آثار الضرائب على الأستثمار في العراق

بعد 2003/4/9

ورقة عمل مقدمة

الى الندوة العلمية الضريبية الأولى

2008/11/12

إعـــداد

أ.م.د خليل اسماعيل ابراهيم

مركزبحوث المستهلك

مقدمة

للحكومات في الوقت الحاضر دور واسع في الحياة الاقتصادية وقد ازداد التوكيد على ضرورة قيام الحكومة بإبداء اهتمام ملحوظ في الأوجه الاقتصادية بعد أزمة الكساد الاقتصادي الكبير الذي ساد الاقتصادات الرأسمالية عام 1929 , واستمر هذا الاهتمام منذ ذلك التاريخ لغاية الوقت الحاضر , إذ يواجه العالم الرأسمالي أزمة اقتصادية مالية , فقد كشف الرئيس الأمريكي جورج بوش للمستثمرين عمق الانقسام الموجود في الكونغرس بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري تجاه الخطة التي طرحها لإنقاذ الاقتصاد من ألازمة المالية التي حلت به , وقد دفعت تصريحاته إلى زيادة التشاؤم في أوساط المستثمرين , لذا فقد مالت أسعار الأسهم لتسجل المزيد من الخسائر مما يوضح مدى أهمية دور الدولة في الحياة الاقتصادية فالحكومة من خلال الموازنة العامة تستطيع أن تحدث آثارا اقتصادية واجتماعية على الاقتصاد الوطني وبالنظر إلى دور الاستثمار كونه يعد ثاني اكبر عوامل التوازن الاقتصادي بعد الاستهلاك في دالة الطلب الكلي , فان للحكومة ومن خلال السياسة المالية التي تنتهجها آثار على الاستثمار بأكثر من وسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية), ومما لاشك فيه إن يكون للسياسة الضريبية مثل هذه الآثار , وقد جاء هذا البحث مسلطا الضوء على تلك الآثار .

فرضية البحث

يفترض البحث أن هناك علاقة عكسية بين تصاعد النسب الضريبية وبين تطور النشاط الاستثماري , فكلما زادت هذه النسب تراجع النشاط الاستثماري والعكس صحيح .

هدف البحث

التحقق من الفرضية التي استند إليها , أي التعرف ع لى العلاقة بين النسب الضريبية واتجاهات النشاط الاستثماري .

الإطار الزمني للبحث

حاول البحث تحديد نطاقه خلال المدة الواقعة بين 2003 – 2007.

ه يكلية البحث

في محاولة للتمكن من التقرب من الملامح العامة لآثار الضرائب على الاستثمار خلال المدة المذكورة فقد قسم البحث على خمسة محاور هي :

الأول . مدخل مفاهيمي حول الضرائب والاستثمار .

الثاني . واقع النشاط الاستثماري في مرحلة ما بعد 9 / 4 / 2003 .

الثالث . العوامل الأساسية للاستثمار .

الرابع . آثار الضرائب على الاستثمار .

الخامس . الاستنتاجات والتوصيات .

المحور الأول

مدخل مفاهيمي حول الضرائب والاستثمار

أولا : التعريف بالضريبة

يمكن تعريف أو فهم الضريبة من خلال التعرف على خصائصها التي تتمثل في ما يأتي:(الصكبان , 1967 : 146)

01 فريضة مالية : وقد تحصل الدولة على الضريبة في شكل مبلغ من المال ويمكنها أن تكون في صورة عينية .

02 فريضة تأدى جبرا : إن الدولة بما لها من سلطة على الأفراد تستطيع الحصول على الأموال ومنها الضرائب .

03 فريضة من غير مقابل : فالضريبة تحصل عليها الدولة من غير أن يحصل المواطن على مقابل لقاء تلك الضريبة التي يؤديها للدولة .

04 فريضة ذات أهداف : فاغلب التعريفات تشير إلى إن الهدف من قيام الدولة بتحصيل الضرائب هو تمويل النفقات العامة كهدف أساس للضريبة .

ومن المفيد الإشارة إلى الأساس الذي تقوم عليه عملية الحصول على الضرائب , فهناك نظرية التضامن الاجتماعي التي ترى إن هناك مصلحة عليا للجماعة تكون أعلى من مصلحة كل فرد على حده , ولما كانت الدولة في المجتمعات الحديثة مهتمة بإشباع الحاجات العامة التي ترى إنها ضرورية لمصلحة الجماعة لذا فإنها تفرض الضريبة على أفراد المجتمع (الصكبان , مصدر سبق ذكره) وهناك تشابه بين الضرائب والرسوم إذ إن كلا منهما يمثل مبلغا من النقود يدفع بصورة جبرية إلا إن هناك بعض الاختلافات بين الضريبة والرسم أهمها : (نايف , 1983 : 108)

أ . لا يحصل دافع الضريبة على مقابل بصورة مباشرة عن دفعه للضريبة بينما يحصل دافع الرسم على خدمة أو منفعة معينة بصورة مباشرة وتتناسب هذه الخدمة عادة مع الرسم الذي يدفعه المستفيد من الخدمة.

ب . بصورة عامة هناك أهداف اقتصادية واجتماعية للضرائب بينما الهدف الأول والأخير من فرض الرسم هو تحصيل إيراد مقابل خدمة أو منفعة.

بيد انه ينبغي الإشارة إلى إن الاختلاف بين الضريبة والرسم هو اختلاف شكلي إذ بينما تكون الضريبة تستقطع جبرا ففي حقيقة ا لأمر فان الرسم يدفع كذلك جبرا وألا فان المستفيد من الخدمة لا يحصل عليها ما لم يدفع الرسم ومن ثم فان الرسم يدفع جبرا على الرغم من كونه يدفع وفق اختيار دافعه في ظاهر الأمر .

ثانيا : التعريف بالاستثمار

إن مفهوم الاستثمار في إطار الاقتصاد التحليلي الكلي يختلف عن المفهوم الشائع له,إذ هناك من يفهم الاستثمار على انه شراء أسهم وسندات وفي و اقع الأمر إن شراء ا لأسهم يمثل انتقالا لحقوق ملكية اصل قائم ولا يغير بأي حال حجم رأس المال الحقيقي , لذا يفهمالاستثمار على انه شراء آلات ومبان ووسائل إنتاج جديدة بما في ذلك الإضافة إلى المخزون (ستانليك , 1992 : 80) ويفهم الاستثمار كذلك انهالزيادة الصافية فيرأس المال القومي خلال مدة معينة وان قيمته تساوي ذلك الجزء من الدخل القومي الذي لم ينفق في شراء سلع استهلاكية أي بعبارة أخرى انه يساوي الادخار (البيرماني,987:276)غير إن المساواة بين الادخار والاستثمار قد لا تتحقق دائما , إذ قد تزداد الا ستثمارات عن مقدار الادخارات فيحقق المستثمرون في هذه الحالة أرباحا غير متوقعة(windfall gains) وقد تزداد الادخارات على حجم الاستثمارات فيصاب المستثمرون بخسائر غير متوقعة (windfall losses)وتحصل الحالة الأولى (زيادة الاستثمارات على الادخارات)في حالة إتباع سياسة مصرفية مرنة لتوسيع الائتمان وقلة المكتنزات بينما تحدث الحالة الثانية أي زيادة الادخارات على الاستثمارات في حالة إتباع سياسة محافظة تميل إلى الانكماش وزيادة المكتنزات, ومن الممكن التميز بين الموجودات الحقيقة (real assets) والموجودات المالية (financial assets) من خلال تكوين الثروة المادية , فالثروة المادية للمجتمع تعتمد اساسا على الطاقة الانتاجية للموجودات الحقيقية في الاقتصاد كالاراضي والمباني والمكائن والمعرفة التي يمكن استخدامها في انتاج السلع والخدمات, وفي مقابل الموجودات الحقيقية هناك الموجودات المالية مثل الاسهم والسندات وهي ليست اكثر من اوراق (sheet of paper) ولكنها لا تساهم مباشرتنا في الطاقة الانتاجية في الاقتصاد, وبينما تولد الموجودات الحقيقة صافي الدخل للاقتصاد فان الموجودات المالية تعرف بانها موزع الدخل او الثروة بين المستثمرين (Bodie, Kane, Marcus, 2007:4).

المحور الثاني

واقع النشاط الاستثماري في مرحلة ما بعد 9/4/ 2003

غير خاف على المتتبع للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ألمت بالعراق بعد الهجوم الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضد النظام السابق وصولا إلى إسقاطه وإحداث واقعا سياسيا جديدا له انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية , إذ إن انفراط عقد الدولة والتأثيرات الخارجية السلبية أفضت إلى واقع اجتماعي فوضوي أمتد بآثاره السلبية إلى المنظومة الاقتصادية , فقد امتدت يد الفوضى إلى الكثير من المشاريع الاقتصادية ا لقائمة وإحالتها إلى أثر بعد عين إذ زالت مشاريع اقتصادية كانت قائمة في ظرف أيام قلائل وإذا كان هذا البحث ليس بصدد تحديد المسببين لهذه الفوضى الاجتماعية ذات الأبعاد الاقتصادية فانه يكفي التوكيد أن هذه الفوضى الاجتماعية قد أصابت النشاط الاقتصادي بصورة عامة وا لنشاط الاستثماري بصورة خاصة بالشلل التام لمدة غير قصيرة بل يمكن التوكيد إن آثاره لازالت فاعلة في تحجيم النشاط الاستثماري , ويمكن بيان أهم عوامل تحجيم النشاط الاستثماري وهي :

1. غياب (أو ضعف) استتباب الحالة ألأمنية .
2. عدم وضوح السياسة الاقتصادية .
3. غياب الحماية الاقتصادية .
4. غياب (أو ضعف) الدعم الحكومي .
5. قلة مساهمة النشاط المصرفي لرفد المشاريع الاستثمارية .

* **الحالة الأمنية .** تشكل الحالة الأمنية شرطا لازما لأي نشاط اقتصادي , إذ إن غياب الأمن قد يدفع البعض إلى الاختفاء ليس عن مما رسة النشاط الاستثماري بل حتى عن طلب ضروريات الحياة من نشاط استهلاكي جاري , فقد قرأنا كيف إن الكثير من الأفراد قد لجأ إلى الاهوار والجبال لأجل الحفاظ على حياته تاركا الكثير من المستلزمات الحياتية وراء ظهره , وعلى الرغم من التحسن الأمني الذي حصل في البلاد لاسيما بعد عام 2007 فانه لازالت عوامل الخوف من المجهول قائمة وهذا ما يمكن ملاحظته من جولة استطلاعية في أي محافظة من المحافظات العراقية إذ لازالت الكثير من الشركات والمحلات التجارية مقفلة , وأن الكثير من الأشخاص لازال يؤثر السلامة قابعا في المكان الذي يؤمن له الحفاظ

على حياته وأفراد عائلته , ولاغنى للدولة والمنظمات الإنسانية عن ممارسة الجهد الكافي لتأمين الحالة الأمنية والقيام بمختلف الإجراءات الكفيلة بالوصول إلى الحالة الأمنية التي من شأنها دفع الشركاتوالأفراد إلىالقيام بالنشاطاتالمختلفةومنها النشاط الاستثماري .

* **السياسة الاقتصادية .** تشكل السياسة الاقتصادية دليلا مستقبليا لأجل معرفة الطريق إلى النشاطات الاقتصادية الممكن القيام بها , إذ إن وضوح الطريق يشكل دافع ا لولوجه أو اختيار ا لنشاط أو بلد آخر للقيام بالنشاط الاقتصادي المر غوب به , وثمة حاجة ماسة في النشاط الاستثماري لمعرفة السياسة الاقتصادية والاطمئنان إليها لأن الاستثمار يستلزم إنفاق مبالغ كثيرة في اغلب الأحيان , لذا فان المستثمر بحاجة إلى معرفة الآثار الاقتصادية بمختلف أنواعها من دعم وضرائب ووجود أو عدم وجود تحديدات أخرى كوجود سياسة سعرية يتعين الخضوع لها مما له آثار على مبيعات المنشأة المعنية و من ثم على إيرادها الصافي .

* **غياب الحماية الاقتصادية .** وفرت الدولة خلال المدة الماضية التي انتهت في2003/4/9 الحماية للعديد من النشاطات الاقتصادية وعلى الرغم من المآخذ على طبيعة تلك الحماية كونها كانت شاملة للكثير من الصناعات مما أثر سلبا على تطور تلك الصناعات إذ إنها استندت لتلك الحماية ولم تعمل لأجل التطور كما ونوعا مما جعلها في النهاية غير قادرة على مواجهة منافسة الصناعات المثيلة الأجنبية وحتى مثيلاتها في الدول المجاورة , وعلى الرغم من تلك المآخذ فإنها وفرت ظرفا مواتيا لعمل تلك الصناعات وكان من الممكن تطوير أساليب الحماية وجعلها محددة في سقف زمني معين وهو شرط يجعل تلك الصناعات مضطرة للبحث عن أساليب التطور وألا فإنها تحرم من تلك الحماية , إلا أن واقع الحال هو إن الدولة استمرت في توفير الحماية للكثير من الصناعات لغاية 2003/4/9 الأمر الذي انعكس سلبا على الصناعات إذ أنها ظلت بوضع هزيل غير قادر على تأهيلها للوقوف ضد تحديات المنافسة الأجنبية لذلك توقفت الكثير من هذه الصناعات فيما لم يشهد البلد قيام صناعات جديدة لغياب الكثير من عوامل النمو الخاصة بها ومنها الحماية اللازمة .

* **غياب الدعم الحكومي أو ضعفه .** ساندت الدولة النشاط الاستثماري من خلال توفير الدعم الحكومي للكثير من النشاطات الاقتصادية خاصة الصناعية منها , ولهذا الغرض انشأت

مديرية التنمية الصناعية التي قدمت الدعم لبعض الصناعات عن طريق قيامها بتقدير حاجة المشاريع المختلفة للمواد الاولية المستخدمة في تلك الصناعات , ومع ان بعض المآخذ تسجل على طبيعة الدعم الذي قدم ومنها أن الدعم كان يقدم لمشاريع وهمية وان صناعات اخرى كانت تستفيد من الدعم الا أنها تقوم ببيع المواد المدعومة قبل وصولها إلى المصنع , ومع وجود هذه المآخذ فان الدعم كان يؤدي بعض مهامه وانه كان يمكن تجاوز بعض السلبيات التي تسجل عليه فيما لو توفرت الرغبة في تطويره بما يخدم الاقتصاد الوطني , ويبدو أن الاتجاه الجديد بعد 9 / 4 / 2003 يقوم على تقديم الدعم للمنتجات النهائية وليس تقديم دعم لمدخلات الإنتاج , إذ انه من خلال آلية تقديم الدعم للمنتجات من شأنها تقليل سوء استخدام الدعم فمثلا تحاول الدولة زيادة أسعار الشراء للمنتجات المحلية بهدف دعمها ومع إن هذه الآلية لاتخلو من سوء استخدام الدعم الأ انها في واقع الحال أفضل من آلية تقديم الدعم عن طريق المدخلات .

* **قلة مساهمة النشاط المصرفي لرفد المشاريع الاستثمارية** . بالنظر إلى طبيعة النشاط المصرفي المحافظة وخشيته من الدخول أو المساهمة في النشاطات الاستثمارية وقد زاد هذا الأمر تعقيدا وميلا نحو المزيد من الانكماش في النشاط المصرفي الوضع الأمني غير المستقر لاسيما بعـد 9/4/ 2003 ولغاية الوقت الحاضر مما جعل الموارد المصرفية تبحث عن مجالات استثمارية سريعة المردود يتو افر فيها عنصر الأمان مثل السندات الحكومية وحوالات البنك المركزي .

المحور الثالث
العوامل الأساسية للاستثمار

يحتاج الاستثمار جملة من العوامل لأجل أن يكون هناك إقبال عليه ويبدو للباحث إن هذه العوامل تتركز على :

أولا : استتباب الأمن . فبغير وجود حالة أمنية مستتبة لايمكن تصور وجود رغبة في الاستثمار بل يمكن أن يكون هناك تعطل عمل المشاريع القائمة خشية تعرض هذه المشاريع أو العاملون فيها أو الأثنان معا لحالات من السلب والنهب والقتل , وما حصل في العراق خلال مراحل متعاقبة من حالات الاضطراب وآخرها تلك التي شهدها بعد الاحتلال الأمريكي في 9 /2003/4 خير دليل على ذلك .

ثانيا : توفر الفرص الاستثمارية . وهذه الفرص إنما هي حصيلة عوامل عديدة تتظافر في تسهيل مهمة قيام مشاريع استثمارية ولعل أهم هذه العوامل هي :

01 **توفر الموارد المالية اللازمة** . أو التي غالبا ما توفرها المصارف في الوقت الحاضر وان استعداد المصارف لتوفير هذه الموارد مرتبط بعوامل عديدة أهمها الحالة الأمنية وسيادة جو ايجابي للتوقعات .

02 توفر المواد الأولية . من العوامل الأساسية لقيام الاستثمار هي توفر المواد الأولية بكلفة مناسبة, لهذا يلاحظ قيام الاستثمارات في المناطق التي يزداد فيها توفر المواد الأولية .

03 سهولة الحصول على التقنية اللازمة . تعد التقنية من الأسرار التي تحرص الجهات المالكة لها على عدم التفريط بها , لذا نجد هذه الجهات تتكتم على الأسرار التكنولوجية ولا تسمح بالكشف عنها إلا بشروط تضمن لها تحقيق المكاسب المرجوة منها .

04 توفر الملاكات الإدارية والعمالية . وللملاكات الإدارية والعمالية دور مهم في دفع المستثمرين للقيام بتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي يرغبون القيام بها , إذ إن من شأن توفر هذه الملاكات جعل الاستثمار مجديا اقتصاديا .

05 **توفر السوق .** يهدف الاستثمار في اغلب الأحيان لتحقيق الربح , وعلى وفق ذلك يعطي المستثمرون للسوق أهمية كبيرة إذ إن الإنتاج الذي يتحقق من عمليات الاستثمار هو للسوق , فكلما كانت هناك سوق واسعة وفعالة من حيث توفر الطلب ا لفعال ازداد اندفاع المستثمرين نحو تنفيذ مشروعاتهم .

06 **توفر وسائل النقل والمواصلات.** إن توفر وسائل النقل والمواصلات كان ولا يزال من عوامل الاستثمار المهمة إذ إن توفر هذه الوسائل يجعل الاستثمار مربحا لم ا يؤديه من دور مهم في تسهيل إيصال البضائع المنتجة إلى مناطق استهلاكها بسرعة كافية وبكيفية من شأنها إيصال تلك البضائع بشكل يحافظ عليها من الأضرار التي كان يمكن أن تحصل دون توفر تلك الوسائل أو توفرها لكن ليس بالشكل الذي يؤمن وصول البضائع بالوقت والكيفية التي يرغبها المستهلك .

07 **ملائمة التوقعات .** تمارس التوقعات دورا فاعلا في إشاعة الأجواء حول المستقبل ولهذه التوقعات في الوقت الحاضر أهمية كبيرة نظرا لاتساع وسائط النقل والمواصلات التي قربت المناطق من بعضها البعض , كما إن وسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمرئية ووجود جماعات الضغط الاجتماعي من اتحاد ات وأحزاب ممن يحاول الكسب السياسي والمالي من خلال توظيف المتغيرات وصياغتها بما يتلا عم وتوجهاتها من شأنه إن يجعل التوقعات أمام المستثمرين في غاية الأهمية نظرا لارتباطها بمصالحهم المستقبلية .

ثالثا : فعالية دور الحكومة . للحكومة على وفق التحليل الاقتصادي الحديث أثر مه م في النشاط الاقتصادي إذ برهنت الأحداث الاقتصادية وخاصة بعد أزمة الكساد الكبير (great depretion) عام (1929) انه لايمكن للحكومة أن تقف مكتوفة الأيدي أو أن تقتصر فعاليتها على تلك الفعاليات المرتبطة بتوفير الاستتباب الأمني الداخلي وا لخارجي كما كان يرى التحليل الاقتصادي التقليدي , بل عليها أن تتدخل بفعالية لضمان تحقيق التوازن الاقتصادي , وربما أمكن إجمال دور الحكومة في هذا المجال من خلال :

01 وجود سياسة نقدية فعالة .

02 وجود سياسة مالية محكمة مرنة .

03 توفير الحماية الاقتصادية اللازمة .

ولأن هذا الموضوع واسع ويحتاج إلى مساحة واسعة من التحليل فأن البلحث يحيل القارئ إلى المصادر ذات العلاقة [1] وسيركز على دور الضرائب في الاستثمار التي هي جزء من السياسة المالية .

(1) من المصادر على سبيل المثال لا الحصر هي :
Edward Shapiro : Macroeconomic analysis,printed in the united states of America , second edition , 1970 , p. 270
وكذلك خزعل البيرماني – مبادئ الاقتصاد الكلي – مطبعة الديواني – بغداد 1987 – ص348 .

المحور الرابع
آثار الضرائب على الاستثمار

إن أهم آثار النشاط الحكومي على الاقتصاد الوطني يمكن تلمسها من خلال قوانين الضرائب , إذ إن مفهوم الكفاءة الحدية للاستثمار ذو علاقة بالربح المنتظر من تلك الإضافات التي تقوم بها المنشأة إلى أصولها المنتجة, فانه أمر طبيعي إن يكون لرب العمل اهتمام بالضرائب التي تؤثر على ربح المنشأة (بيترسون , 1968 , الجزء الأول : 327) لذا فان مقدار الإنفاق الاستثماري يعتمد على معدل الإيراد الصافي , لهذا فانه يمكن الافتراض بأن الضرائب تؤدي إلى تقليل الإنفاق الاستثماري , بيد انه يتعذر تقديم الدلي ل على وجود علاقة واضحة بين معدلات الضرائب وحوافز الاستثمار (بيترسون – مصدر سبق ذكره) لأنه ليس هناك طريقة موضوعية لقياس المستوى الضريبي الذي يعد عاليا جدا مما يؤثر على الاستثمار .

وينبغي لأي دراسة عن آثار الضرائب في الاستثمار أن تعالج بعض التأثيرات غير المباشرة مثل سياسة الدخول التي تنتهجها الحكومة إذا رغبت في إحداث تغيرات في تلك السياسة فلا شك إن مثل هذه السياسة ستكون لها انعكاسات على الطلب الكلي الفعال وبالتالي على أرباح المشاريع الاستثمارية , وقد توصلت الدراسات التي أجرتها كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد عن تأثير الضرائب الاتحادية على المشاريع إلى الاستنتاج بان الأعباء الضريبية الثقيلة نسبيا المفروضة على الاقتصاد الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية لم تلحق ضررا بليغا بحوافز الأفراد في الادخار والاستثمار (بيترسون : 329) وقد أدت هذه الاستنتاجات إلى استخلاص تعميمات ثلاثة هي :

أولها : إن الاعتبارات غير الضريبية أعظم شأنا من الاعتبارات الضريبية في القرارات الرئيسة التي تتوصل إليها المنشآت .

ثانيها : إن عبء النظام الضريبي اقل بكثير مما يعتقد بسبب تعدد الفرص المتاحة للمنشآت والأفراد من أصحاب الفئات العليا من الدخل للتملص من آثار الضرائب , ومن هذه الفرص مثلا استلام الدخل بوصفه ربحا في رأس المال بدلا من استلامه بوصفه دخلا عاديا .

ثالثها : إن تأثير العبء الضريبي الثقيل في فترة ما بعد الحرب العالمية لم يكن ضارا بصورة خاصة بالا ستثمار والحوافز الاقتصادية الأخرى لأنه فرض على اقتصاد ينمو ويتوسع .

وإذا ما حاولنا إجراء استنتاجات حول آثار الضرائب في العراق لأمكن الاستفادة من النقاط السابقة لذا يمكن القول :

01 إن الضرائب في العراق على الرغم من ضعفها في تحقيق آثار توازنية في الاقتص اد العراقي (ابراهيم , 2007 : 11) غير إنها تظل واحدة من الاعتبارات التي يأخذها المستثمرون في حساباتهم , فإلى جانب هذه الاعتبارات هناك اعتبارات أخرى قد تحدث تغيرا في قرار الاستثمار , منها مقدار تدخل الحكومة ومدى رغبتها في توفير مقدار من الحماية يكفي للأخذ بيد الاستثمارات الجديدة ومساعدتها للوقوف في وجه المنافسة الخارجية وسياسات الإغراق التي تقوم بها بعض الدول خاصة المجاورة منها التي على ما يبدو تحرص لأن تكون لها حصة الأسد في السوق العراقية من جهة والعمل على الإجهاز على ما تبقى من منشآت إنتاجية لا زالت قائمة ويمكن أن تتعافى فيما لو توفر لها مقدارمن الحماية اللازمة من جهة ثانية , فان المحفزات الضريبية أو إحداث فراغ ضريبي كامل في بعض المناطق أو بعض المجالات الاقتصادية المرغوبة وتوفير الحماية اللازمة يمكن أن يتظافرا في الأخذ بيد الاستثمارات الجديدة وتجنيبها مخاطر الخوف من المنافسة الخارجية ولو لمدة محددة تكون كافية لقيام الاستثمارات الجديدة على قدميها , ومن ثم يجري إلغاء أو تخفيض تلك الحماية كي لا تكون وبالا على الاقتصاد والمستهلك عندما تطول مدة الحماية ويبقى الإنتاج المتمتع بالحماية دون المستوى المطلوب من النوعيةِ والتكلفة .

02 إن دور الضرائب في العراق يبقى اقل بكثير مما يتوقعه البعض من ان تخفيض الضرائب من شأنه المساهمة في دفع المستثمرين نحو توظيف أموالهم في العراق وذلك لعدة أسباب هي : (ابراهيم – مصدر سبق ذكره)

أ . عدم استتباب الحالة الأمنية .

ب . تؤدي البنية التحتية ومنها خدمات الكهرباء والطرق .

ج . ارتفاع تكاليف الإنتاج بصورة عامة .

د . منافسة السلع المستوردة للإنتاج المحلي .

هـ . سيادة الفساد الإداري .

فإذا أضفنا إلى ذلك إمكانية التخلص من آثار الضرائب , فانه يظهر أمامنا مجموعة م ن المتغيرات معظمها يؤثر سلبا بينما إمكانية التخلص من آثار الضرائب قد يعد من العوامل الايجابية في تحفيز الاستثمار , وهذه المتغيرات تحتاج إلى دراسة مستفيضة لكل منها لمعرفة آثار كل متغير منها في دفع أو إعاقة الاستثمار .

03ان التخفيضات في الضرائب التي حصلت بعد 9 / 4 / 2003 التي تضمنها الإعلان رقم (49) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة مكرسة بشكل أساس بهدف إعفاء جهات متعددة ضمن سلطة الائتلاف المؤقتة وقوات التحالف والجهات المتعاونة معها وإنها لم تأت بفائدة على الاقتصاد الوطني العراقي .

04 يتوقع أن لايكون لأي قانون ضريبي حتى وان كان ثقيلا اثر سلبي على بعض الاستثمارات خاصة تلك التي يتضمنها قانون تشجيع الاستثمار العراقي إذ وردت بعض الضمانات التي تؤكد على ضمان تحويل (75 %) من الأرباح السنوية الناجمة عن الاستثمار الأجنبي إلى الخارج كما أكدت على إعفاء الشركة وأسهمها وأموالها وأرباحها من ضريبة الدخل لم ـدة (10) سنوات من بدء التشغيل التجاري .(قانون الاستثمار , 2006: 19) .

05 كما لا يتوقع أن يكون لبعض القرارات والتشريعات الضريبية حتى وان كانت ثقيلة اثر سلبي على بعض الاستثمارات خاصة تلك التي يقوم بها متعاقدون لصالح الحكومة ذلك لان هؤلاء المتعاقدون يحصلون على عقود الاستثمار أو المقاولات بأسعار عالية لذا فان بامكانهم في ظل شيوع جو الفساد المالي من التخلص من الأعباء الضريبية بشتى الطرق سواء كان ذلك تخلص كلي أم جزئي .

ولمحاولة التعرف على طبيعة العلاقة بين الضرائب والاستثمار تم إعداد الجدول الآتي :

جدول (1)
إجمالي الضرائب وأجمالي نفقات المشاريع الاستثمارية(مليون دينار)

السنة	إجمالي الضرائب	نسبة التغير* %	إجمالي نفقات المشاريع الاستثمارية	نسبة التغير %
2003	2632901	-		
2004	540900	79		
2005	953000	76	7550000	
2006	2417018	153,6	9272000	22,8
2007	945626,510	60,9	12665305	36,6
2008	5552870	487	15671227,145	23,7

المصدر

* إجمالي الضرائب – السنوات (2003 – 2005) طالب محسن وآخرون – الآثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة (1971 – 2005) من بحوث مؤتمر الإصلاح الضريبي الذي نظمته وزارة المالية للمدة من 21-22 / 11 / 2006- ص87 .
* السنوات (2006 – 2008) الوقائع العراقية

الأعداد : 4016 (2) شباط 2006 .

4036 (12) آذار 2007 .

4067 (13) آذار 2008 .

اجمالي نفقات المشاريع الاستثمارية

* السنوات (2005 – 2008) الوقائع العراقية

الأعداد : 3996 (17) آذار 2005 .

4016 (2) شباط 2006 .

4036 (12) آذار 2007.

4067 (13) آذار 2008 .

* نسبة التغير من عمل الباحث

من الجدول (1) يمكن الاستنتاج انه لاتوجد علاقة واضحة بين الضرائب وأجمالي نفقات المشاريع الاستثمارية , وتجدر الإشارة انه تم الاعتماد على نفقات المشاريع الاستثمارية بدلا من تكوين راس المال الثابت الذي هو أكثر تمثيلا للنشاط الاستثماري وقد لجأ الباحث إلى مثل هذا الاعتماد بسبب خلو المجموعات الإحصائية بعد 9 / 4 / 2003 من الإشارة إلى إجمالي تكوين راس المال الثابت(انظر : المجموعة الإحصائية, 2004 : 116 – 131) .

ولأجل مقارنة ذلك مع ماهو متحقق خلال المدة الماضية تم إعداد الجدول (2)

جدول (2)
إجمالي الضرائب وأجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال المدة 1997 – 2002

مليون دينار

السنة	إجمالي الضرائب	نسبة التغير* %	إجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الجارية (مليون دينار)	نسبة التغير %
1997	1602174	-	104821,5	-
1998	224950	86	172884,5	64,9
1999	3938833	1664	267156,6	54,5
2000	5870357	49	490730,4	83,7
2001	704415	88	833049,7	69,8
2002	5936782	742,8	2199045,7	164

المصدر

إجمالي الضرائب : طالب محسن وآخرون : الآثار الاقتصادية للضرائ ب في العراق للمدة 1971 – 2005 من بحوث مؤتمر الإصلاح الضريبي الذي نظمته وزارة المالية للفترة من 21 – 22 / 11 / 2006 .

إجمالي تكوين رأس المال الثابت : الجهاز المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية السنوية 2004 – ص 125 .

* نسبة التغير من عمل الباحث

ومن الجدول (2) يمكن الاستنتاج كذلك انه لاتوجد علاقة واضحة بين الضرائب وتكوين رأس المال الثابت إذ إن تكوين راس المال الثابت في تزايد مستمر كما يمكن ملاحظة ذلك من البيانات التي يتضمنها الجدول (2) في حين إن إجمالي الضرائب في تصاعد وانخفاض من غير أن يكون لذلك انعكاس مباشر على تكوين رأس المال الثابت , ويبدو إن الاستثمار يظل أكثر انعكاسا للاعتبارات الاجتماعية التي تتمثل بتفضيلات الدولة وإنفاقها للأموال في سبيل تحقيق تلك الاعتبارات وربما أمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (3) .

جدول (3)
إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص بالأسعار الجارية للسنوات 1997 – 2002
(مليون دينار)

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع		
	إجمالي الإنفاق	نسبة التغير * %	إجمالي الإنفاق	نسبة التغير %	
1997	76214,5	-	28607	-	104821,5
1998	106690,6	40	66193,9	131,4	172884,5
1999	165366,6	55	101790,1	53,8	267156,6
2000	340651,6	106	150078,8	47,4	490730,4
2001	597570,2	75	235479,5	56,9	833049,7
2002	1797425,1	200,8	401620,6	70,6	2199045,7

المصدر
الجهاز المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية 2004 – ص124 .
* نسبة التغير من عمل الباحث .

من الجدول (3) يمكن ملاحظة إن نسب التغير في تكوين رأس المال الثابت تميل إلى صالح القطاع العام فهي خلال المدة (1999 – 2002) أعلى من مثيلاتها في القطاع الخاص مما يعطي انطباع ا بأن تكوين رأس المال الثابت في العراق كان خلال المدة التي سبقت 9 / 4 / 2003 وظل كذلك بعد هذا التاريخ أكثر اعتمادا على الاعتبارات الاجتماعية , وأن المتغيرات الأخرى ومنها الضرائب لم تتضح آثارها على الاستثمارات .

المحور الخامس
الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

1. إذا كان للحكومات من ادوار مهمة في الحياة فإنها في مجال النشاطات الاقتصادية لها دور أوضح إذ لايمكن لأي مجتمع الاستغناء عن ذلك الدور ,صحيح إن دورها قد يقل هنا أو هناك إلا انه يظل الملجأ الأخير للمعضلات الاقتصادية التي قد يعجز عنها أي قطاع آخر سواء كان خاصا أم مختلطا .

2. للضرائب آثار واضحة في مجال نشاط الدولة إذ إن الضرائب لها ادوار اقتصادية وسياسية واجتماعية , فدور الضرائب هو من الأهمية بمكان بحيث لاتجد دولة ليس لها سياسة ضريبية وقد ازداد دورها في العقود الأخيرة فقد باتت الضرائب تشكل أهم قناة من قنوات الإيرادات العامة للدولة .

3. على الرغم مما يفترضه المنطق الاقتصادي بوجود أثر متبادل بين الضرائب والاستثمار إذ انه على وفق هذا المنطق يفترض أن يكون هناك أثر واضح بين هذين المتغيرين فان الدراسات التي تمت لم تستطع بيان أثر الضرائب بشكل دقيق , إذ إن المتغيرات الفاعلة في الاستثمار كثيرة وانه ليس من السهل بيان أثر الضرائب على الاستثمار .

4. كما سبق وان تعرفنا على مفهوم الضريبة , فقد يوجد من يفهمها على أنها اقتطاع جبري دون مقابل , والواقع إن هذا التعريف له جانبان , الأول جبري ولا خلاف على ذلك في جميع الأنظمة والأزمنة , فالضريبة هي اقتطاع جبري , أما الجانب الثاني فهو المقابل الذي يحصل عليه دافعوا الضرائب وهنا محل الخلاف , فقد يحصل هؤلاء على مقابل يوازي الضرائب المدفوعة وقد يحصلون على مقابل اقل من قيمة الضرائب وقد لا يحصلون على شيء وهو أمر مرهون بطبيعة الحكم فيما إذا كان ممثلا حقيقيا للسكان أم لا , كما يكشفه ممثلوا هؤلاء السكان في المجالس النيابية التي يفترض أن تكون ممثله لهم .

5. يبدو إن جهود الحكومات المتعاقبة والحكومة الحالية بالأخص في توجهها نحو مد يد العون للمشاريع الاقتصادية لتقليل الأعباء الضريبية غير كافية لدفع المستثمرين وخاصة العراقيون منهم للاندفاع نحو الاستثمار وذلك لان تقليل الأعباء الضريبية لايعد عاملا كافيا , إذ ينبغي

توفير الحماية الكافية لغرض الأخذ بيد النشاط الناشئ وحمايته من المنافسة الخارجية وسياسات الإغراق التي أصبحت على ما يبدو واضحة الآثار في السوق العراقية.

ثانيا : التوصيات

1. على الرغم من أهمية السياسة الضريبية الملائمة في دفع النشاط الاستثماري إلا انه يجب أن لا يقتصر الجهد على متغير اقتصادي واحد كالسياسة الضريبية وإنما ينبغي الاحاطة بجميع المتغيرات الفاعلة في جانب الاستثمار وان يكون هناك تر ابط وثيق بينها .
2. للاستثمار بيئة مطلوب تهيأتها أو العمل في سبيل ذلك ما استطاعت الدولة إلى ذلك سبيلا وهذه البيئة تحتاج إلى :
   أ . دعم وحماية من المنافسة الخارجية حتى وان كان لمدة محددة .
   ب . تحديد النشاطات ذات الأولوية في الدعم والحماية .
   ج . تحديد أسلوب الدعم المناسب والمدة الزمنية التي يستمر فيها .
3. يرى الباحث أنه آن الأوان كي تراجع الدولة سياستها الاقتصادية الخارجية وان تعامل الآخرين كما يتعاملون مع العراقيين وان لاتسمح بأي استثمار أجنبي ما لم تكون فيه مصلحة الاقتصاد العراقي أولا .
4. على الحكومة أن تبذل الجهد الكافي في دعم الاستثمار والمستثمرين لأن الاستثمار له أبعاد وتأثيرات كثيرة على الاقتصاد الوطني وهو قد لايقل شأنا من الجهد السياسي الذي تبذله الدولة في الوقت الحاضر لتوطي د الأمن والاستقرار , إذ إن من شأن المشاريع الاستثمارية إعادة الاطمئنان إلى المعدة الخاوية والى النفس المتعبة وجعل صاحبها ينصرف إلى شؤون عائلته بدلا من أن يوظف من الآخرين بما هو رخيص .
5. في الوقت الذي يؤكد الكثيرون أهمية توفر الأمن لتوسع النشاط الاستثماري يتسا ءل آخرون عن غياب المشاريع الاستثمارية في المناطق التي تتمتع بالاستقرار الأمني لاسيما تلك التي تسنطيع الدولة القيام بها سواء لإعادة تأهيل المشاريع المتضررة أو القيام بمشاريع جديدة لما لها من دور في امتصاص الأيدي العاطلة عن العمل والمساهمة في رفد السوق العراقية بما تحتاجه من سلع وخدمات لذا ينبغي حث الخطى في إقامة مثل هذه المشاريع .

المصادر

أولا : العربية

أ . الكتب

1. البيرماني, خزعل – مبادئ الاقتصاد الكلي– مطبعة الديواني– بغداد – 1987 .
2. بيترسون , والاس – الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي – ج1 – ترجمة : صلاح دباغ – مراجعة : برهان دجاني– المكتبة العصرية– صيدا– بيروت– 1968 .
3. ستانليك – مقدمة في الاقتصاد الكلي – نقله إلى العربية – عزيز , محمد و أبو سدره , فتحي – بنغازي – ليبيا – 1992 .
4. الصكبان ,عبد العال – علم المالية العامة– ج1– ط3 – دار الجمهورية – بغداد – 1966 .
5. نايف ,عبد الجواد – اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية – مطبعة الجامعة – بغداد – 1983 .

ب . الدوريات والمؤتمرات والقوانين

6. الجهاز المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية السنوية 2004 .
7. ابراهيم , خليل اسماعيل – الآثار الاقتصادية للضرائب في العراق خلال المدة (1985 – 2002) – مجلة الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية – السنة : 29 العدد (66) 2007 .
8. طالب محسن وآخرون – الآثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة (1971 – 2005) – من بحوث مؤتمر الإصلاح الضريبي الذي نظمته وزارة المالية للمدة من 21 – 22 / 11 / 2006 .
9. قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 .

ج . الصحف

10 . الوقائع العراقية : الأعداد

3996 في 17 آذار 2005 .

4016 في 2 شباط 2006 .

4036 في 12 آذار 2007 .

4067 في 13 آذار 2008 .

ثانيا : الأجنبية

11. Edward Shapiro ; Macroeconomic anaLysis ;printed in the United States of America,Second Edition , 1970 .

12. Zvil Bodie, Alex Kane, Alan J. Marcus Essentials of investments- Mc Graw- Irwin –Sixth edition, Copyright 2007, P.4.